الأهمية الاقتصادية لقطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر، تونس والمغرب)

أ. عيساني ربيع * أ. بوراوي ساعد **

ملخص:

تتناول هذه المقالة الأهمية الاقتصادية لقطاع السفر والسفر في بلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب)، ذلك من خلال دراسة مساهمة هذا القطاع الحيوي في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، والأثر على ميزان المدفوعات من خلال العائدات والنفقات السياحية المحققة في الميزان السياحي لهذه البلدان، وأخيرا مساهمتها في تحقيق مواطن العمل المباشرة وغير المباشرة نظرا لعلاقاتها التشابكية الأمامية والخلفية مع كثير من القطاعات الاقتصادية مثل النقل والمطاعم و باقي الخدمات الأخرى .

الكلمات المفتاحية: الأهمية الاقتصادية للسياحة. المضاعف السياحي، الميزان السياحي . دول المغرب العربي.

Abstract:

This article deals with the economic importance of the travel and tourism industry in the three countries of the Maghreb (Algeria, Tunisia and Morocco), and through the study, we concentrate in the contribution of this vital sector in the formation of GDP, its impact on the balance of payments, Finally, we study the direct and indirect contribution of the tourism to the workforce in the whole national economy.

المقدمة:

تمثل السياحة في الوقت الراهن صناعة قائمة بذاتها، وتعد من أكثر الصناعات نموا في العالم، فقد ارتفع عدد السياح في العالم من 25 مليون سائح سنة 1950 إلى أكثر من مليار سائح سنة 2014 كما انتقلت الإيرادات التي ولدتها السياحة على المستوى العالمي من 2 مليار دولار عام 1950 إلى ما يزيد عن (1245) مليار دولار في عام 2014م، منهم أكثر من 53% لأغراض الترفيه والاستمتاع فقط

* أستاذ مساعد قسم – أ – المركز الجامعي بريكة – باتنة .
** أستاذ مساعد قسم – أ – المركز الجامعي بريكة – باتنة .

وتشير إحصاءات المنظمة العالمية للسياحة إلى أن السياحة تساهم بما يقارب من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتمثل نسبة 6 % من الصادرات العالمية ونسبة 30% من صادرات الخدمات (Faits saillants OMT du tourisme, édition 2015) . وبلغت نسبة الا ستثمار السياحي 4,3 % من مجموع الا ستثمار العالمي، وتوفر السياحة حاليا أكثر من 276 مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر، أي ما يعادل 9.4 % من مجموع العمالة العالمية.

كما يتوقع أن يصل عدد السياح بنهاية عام 2030 إلى أكثر من 1,8 مليار سائح، بمعدل نمو متوقع يصل إلى 3,3 % سنويا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2030 .

مما سبق تتبين الأهمية الاقتصادية للسياحة على مستوي الاقتصاد الدولي، و الآثار المباشرة و غير المباشرة التي يولدها هذا القطاع على مختلف المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، ولاسيما الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل وتقليل حدة الفقر، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان بشكل مستدام ،وذلك بغض النظر عن اختلاف مستويات النمو الاقتصادي لهذه البلدان(النامية والمتقدمة على حد سواء).

ويتم تقييم الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال قياس مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي و أثرها السلبي أو الايجابي على ميزان المدفوعات وحجم فرص العمل المولدة داخل الاقتصاد الوطني.

ونظرا للأهمية الاقتصادية للسياحة التي أكدتها الكثير من الدراسات والهيئات الدولية، فقد قامت بلدان المغرب العربي -موضوع المقارنة- بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية القطاع السياحي، تهدف - في المقام الأول- إلى تفعيل أداء القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، ومحاولة الرفع من نسبة مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي هذا السياق، أعدت الجزائر منذ عام 2008 المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 المعروف ب" SDAT 2030" والذي يعتبر الإطار المرجعي الذي تنفذ من خلاله الإستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة لغاية عام 2030.

أما في المغرب، فقد تم الانتهاء من تطبيق الإستراتيجية الأولى المتمثلة في «رؤية 2010" و الذي حقق فيه الأهداف الكمية المحددة سنة 2001 بنسبة 93 %، ويعمل حاليا على تطبيق الإستراتيجية الثانية "رؤية 2020"، وهي امتداد لرؤية2010 وتخص الفترة من سنة 2010 إلى غاية 2020 وقد وضعت مضاعفة حجم القطاع السياحي هدفا جوهريا لها خلال هذه العشرية.

وفي تونس، عمدت السلطات العمومية إلى تبني إستراتجية وطنية للتنمية السياحية تمتد على مدى 15 عاما، وشرع العمل بها بداية من سنة 2001 إلى غاية نهاية 2016 وتمثل الرؤية الإستراتيجية للسياحة التونسية المعروفة ب(3+1) في تنويع العرض السياحي، جودة وتكوين الموارد البشرية، العلامات التجارية والتسويق، وأخيرا تحديث القطاع السياحي.

و تأسيسا على ما سبق، فإن الإشكالية الرئيسية التي يطرحها موضوع البحث:

✓ ما هي الأهمية الاقتصادية لقطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي **(الجزائر، تونس و المغرب)** ؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية ،مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

(1)- ما هي مساهمة السياحة في تشكيل الناتج الإجمالي المحلي لبلدان المغرب ؟

(2)- ما هو حجم العائدات والنفقات السياحية و ما هي وضعية الميزان السياحي في دول المغرب العربي ؟

(3)- ما هي مساهمة قطاع السياحة في توليد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، في بلدان الدراسة ؟

أهداف البحث :

1-معرفة التوزيع الجغرافي للتدفقات السياحية على مختلف مناطق العالم .

2-قياس مساهمة السياحة في اقتصاديات دول المغرب العربي .

3-تقييم ومقارنة الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في بلدان المغرب العربي.

أهمية الدراسة : تأتي أهمية الدراسة من :

1-الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة في اقتصاديات بلدان المغرب العربي .

2-مساهمة قطاع السياحة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل وتوفير النقد الأجنبي.

3-تراجع الإيرادات النفطية في الأسواق العالمية وتأثيره على الاقتصاد الجزائري .

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة ،ومن اجل الإجابة عليها وعلى التساؤلات الفرعية، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، مع استخدام أداة المقارنة في تحليل بيانات الدول موضوع الدراسة. و قد تم الاعتماد على احدث التقارير والإحصاءات المتاحة ذات الصلة بموضوع البحث من مصادرها الوطنية والدولية .

سيتم دراسة البحث من خلال المحاور التالية :

المحور لاول: المحور الثاني:طرق قياس مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني .
المحور الثاني:تحليل المساهمة الاقتصادية للسياحة في بلدان المغرب العربي .

المحور الاول: طرق قياس مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني :

يتوقف أثر السياحة في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني على تقدير مصروفات السائحين الإجمالية التي تتمثل في أرقام أعمال الفنادق والمطاعم ووسائل النقل ومحلات الهدايا والملاهي والمقاهي، وقد ثبت أن هذه الموارد السياحية تعم جميع قطاعات الاقتصاد، من خلال حلقة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج، فالسائح عندما يسدد ما عليه إلى صاحب الفندق فإن هذا الأخير بدوره يقوم بسداد مستحقات عوامل الإنتاج التي تتحول إلى طلب داخل الاقتصاد الوطني[1]، ففي ظل قدرة الاقتصاد على تلبية هذا الطلب يزيد الإنتاج الوطني نتوقف هذه الزيادة على أثر **مضاعف السياحة** الذي يقيس تغير الدخل الوطني نتيجة تغير الدخل السياحي مع الأخذ بعين الاعتبار الميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للاستثمار

وفق المعادلة التالية:$\Delta Y = 1/(1-b-c).\Delta Yt$

حيث أن: ΔY :التغير في الناتج السياحي، b :الميل الحدي للاستثمار.

c :الميل الحدي للاستهلاك، ΔYt :الزيادة في الدخل السياحي .

يفترض هذا المضاعف أن جزءا من الاستثمار يتم تحفيزه بزيادة الدخل ويسمى بالاستثمار المستحث .وعليه، فالدخل السياحي الأولي يتم توزيعه على عناصر الإنتاج التي شاركت في تقديم المنتج السياحي والتي تقوم بدورها بإنفاقه على السلع والخدمات الوطنية في الداخل وبالتالي يتولد دخل جديد لمنتجي السلع والخدمات، ولكن هؤلاء المنتجين لا يحتفظون بهذه المداخيل كاملة، بل ينفقون جزءا كبيرا منها على مختلف السلع والخدمات مما يحدث زيادة جديدة في الدخل وهكذا إلى أن يتلاشى أثر هذا الدخل السياحي الأولي وكلما انتقل الدخل السياحي من يد إلى يد لينفق من جديد، اتضح أثر السياحة على الاقتصاد الوطني، فبتحويل القدرة الشرائية السياحية إلى موارد ومصروفات تكون أثر السياحة على تنمية الاقتصاد بصفة عامة يمكن التميز بين[2]:

---

[1] K. Krapf : **Le tourisme facteur de l'économie moderne, A.I.E.S.T Le tourisme moderne et son importance économique et les possibilités de sa planification**, Berne, Gurten, 1963.p36.

[2] محمود فوزي شعوبي ،**السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007 ص 37.

-الآثار المباشرة للمضاعف : هي الزيادة المباشرة في النشاط الاقتصادي بسبب الإنفاق السياحي، مثل ارتفاع المبيعات والدخل والوظائف الناتجة عن زيادة عدد الليالي التي يقضيها السياح في الفنادق، أي زيادة المبيعات في قطاع الفنادق ؛

-الآثار غير المباشرة للمضاعف : هي الزيادة غير المباشرة في النشاط الاقتصادي بسبب الارتباط الخلفي لبعض الصناعات بالقطاع السياحي، أي تلك الصناعات التي تشتري منها السياحة السلع والخدمات بشكل مباشر، فيؤدي ذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي ؛

-الآثار المستحدثة عن طريق المضاعف : وهي التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي بسبب إنفاق الدخل المكتسب بصورة مباشرة أو غير مباشرة من النشاط السياحي، مثل إنفاق العائلات العاملة في الصناعات التقليدية المداخيل المكتسبة من النشاط السياحي على غذائها وملبسها...الخ.

الآثار الإجمالية للمضاعف = الآثار المباشرة + الآثار غير المباشرة + الآثار المستحدثة.

ويتم عادة قياس الأثر الاقتصادي للسياحة باستخدام المعادلة البسيطة التالية[1]:

المضاعف × متوسط إنفاق السائح × الأثر الاقتصادي للسياحة = عدد السياح

ويتطلب تحديد الأثر الاقتصادي حسب هذه المعادلة الخطوات التالية:

1- تقدير التغير المتوقع نتيجة سياسة أو قرار مقترح في عدد السياح القادمين إلى المنطقة محل الدراسة ونوعيتهم .وعادة يتم تصنيف السياح بناءً على عدد من المعايير المختلفة ,على سبيل المثال بحسب معيار البلد يصنف السائح إلى داخلي أو خارجي، وبحسب طريقة الوصول : برًا، بحرًا، جوًا(، وبحسب مكان الإقامة) فندق، مخيم، منزل ثان، منزل صديق أو قريب وبحسب الغرض استجمام وترفيه، علاج، تجارة، ديني، ثقافي، و (بحسب مدة الإقامة) أقل من يوم سواء أكان عابرًا أم لا، أو أكثر من يوم.

2- تقدير متوسط إنفاق السياح على القطاعات السياحية المختلفة .وعادة ما يتم توزيع أنماط الإنفاق على القطاعات الفرعية التالية : (الإقامة) الفنادق والشقق، المطاعم، الوقود والمواصلات، بائعو التجزئة، التسوق، الترفيه والاستجمام، مناطق الجذب، أخرى.

3-تقدير أو اختيار المضاعف أو المضاعفات القطاعية المناسبة لتحديد الآثار الثانوية

---

[1] الهيئة العليا للسياحة "**الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة** " المملكة العربية السعودية 2001.

لإنفاق السياح على المبيعات (الناتج) والدخول والوظائف.

ومن اجل القياس الإحصائي الدقيق لمختلف الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشر للاقتصاد السياحي على الحسابات الوطنية ، قام 60 بلدا عضوا في منظمة السياحة العالمية بتطبيق نظام حسابات يسمى نظام حسابات السياحة Tourism Settellite Account (TSA) وذلك ابتداء من سنة 2008 [1].

المحور الثاني:تحليل المساهمة الاقتصادية للسياحة في بلدان المغرب العربي

سيتم في هذا المحور دراسة الأثر الاقتصادي للسياحة على المتغيرات الاقتصادية التالية :

1-مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي GDP،

2- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات Palance of Payement

3- وأخيرا، مساهمة السياحة في التشغيل Employment.

أولا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي GDP،

تشير الإحصاءات الصادرة عن المجلس العالمي للسياحة والسفر(WTTC2015) إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 9.8% على المستوى العالمي،كما بلغ هذا المعدل 8.10 % في أفريقيا ، ويعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة أهمية كبرى كقطاع رئيس في الاقتصاد الوطني ومنها دولة الإ مارات العربية المتحدة وقطر والسعودية، و الجدول التالي يوضح المساهمة الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي سنة 2014.

جدول رقم (01) :مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي لسنة 2014

الدولة	المساهمة المباشرة%	المساهمة غير المباشرة والمستحثة%	المساهمة الكلية	الترتيب العالمي 184 دولة	نسبة النمو المتوقعة 2015-2025
الجزائر	3.5	3.2	%	129	4.8
تونس	8.1	9.8	6.7	48	2.7
المغرب	7.4	7.8	17.9	39	5.3
افريقيا	3.4	4.7	15.2		4.9

[1] UNWTO. Glossary of Tourism Terms , Last update: February 2014.

العالم	3.1	6.7	8.1		3.8

المصدر :من إعداد الباحثان بناء على إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة 2015

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن المساهمة الكلية لقطاع السفر والسياحة في الجزائر بلغت 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة قريبة من المتوسط المحقق في أفريقيا لكنها تظل بعيدة عن النتائج المحققة في كل من تونس والمغرب، حيث بلغت هذه النسبة 17.9 %و15.20 %على التوالي، ومن حيث الترتيب العالمي فان المغرب حصل على المرتبة 39 من مجموع 184 بلدا ،رتبت من حيث مساهمة قطاعها السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، كما جاءت تونس في المرتبة 48 ،وتليها الجزائر في المرتبة 129 عالميا. كما نلاحظ أن المساهمة غير المباشرة لقطاع السياحة على الناتج المحلي الإجمالي في دول المقارنة (تونس والمغرب) قد فاقت المرة (1.2 مرة لتونس، و1.05 للمغرب) وهذا ما يبين الأهمية الاقتصادية للسياحة في تونس والمغرب، ودورها في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال ما يعرف **بالمضاعف السياحي[1]** ، باعتبارها صناعة كثيفة العمل وذات أثر مضاعف على أكثر من 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة حسب الدراسات التي أجرتها منظمة السياحة العالمية في هذا المجال.

ومن جهة أخرى يعود التأخر الذي سجلته الجزائر في هذا التقييم ،إلى هيمنة قطاع المحروقات على تشكيل الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وعدم تنويع مصادر الثروة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بالسياحة من طرف السلطات العمومية وهذا ما انعكس سلبا على النتائج المحقق في هذا القطاع، حيث رتبت الجزائر في المؤشر الفرعي لتنافسية السفر والسياحة لعام 2014- أولوية السفر والسياحة- في المرتبة 139 من مجموع 140 دولة، وعلى الرغم من ذلك كله، فقد حققت الجزائر الهدف الكمي المستهدف في خطة الأعمال أفاق 2015 وهو تحقيق نسبة مساهمة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ : 3 %.2

ثانيا: مساهمة السياحة في التشغيل

يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف والعمالة حيث تشير الإحصائيات إلى أن اقتصاد السياحة استوعب أكثر من 277 مليون شخص على المستوى العالمي حسب

---

[1] **المضاعف السياحي** يقيس الأثر المضاعف للإنفاق السياحي ويتمثل في مجموع لدخول المتولدة خلال دورات الإنفاق السياحي، وتتوزع على عناصر الإنتاج في قطاعات أخرى كالنقل ومحطات الوقود، الخ.

[2] وزارة السياحة والتهيئة العمرانية والصناعات التقليدية الجزائرية ، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية ص 18 .**

تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة 2014 ، كما تشير الدراسات إلى أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتمثل حوالي 8% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي، أي أن كل 12 وظيفة عمل منها وظيفة واحدة ضمن قطاع السياحة وأن بناء غرفة فندقية جديدة توفر ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ومن هذا المنطلق فإن التنمية السياحية تعد ضرورة ومخرجا لمعالجة أزمة البطالة في كثير من بلدان المغرب العربي، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في هذه الدول .

الجدول ر قم (03):مساهمة قطاع السياحة في العمالة المباشرة وغير المباشرة في دول المغرب العربي 2014.

الدولة	العمالة المباشرة		العمالة المباشرة وغير المباشرة	
	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %
الجزائر	332.5	3.0	660	6.0
تونس	230	15.2	473	13.9
المغرب	775	7.1	1.740	16.0

Source: World Travel &Tourism Council (2015): Travel and Tourism Economic Impact

من الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع السياحة جاءت بقدر الأهمية التي توليها الدولة للقطاع، فبالنسبة لبلدان المقارنة، نجد أن المغرب قد حقق أكبر نسبة مساهمة للسياحة قدرت بـ 16% من حجم الطبقة الشغيلة في الاقتصاد المغربي عموما، وتأتي السياحة كثاني اكبر مساهم في توفير فرص العمل بعد قطاع الفلاحة، وقد نما خلال العشرية 2001-2010 بنسبة 40 % .[1] كما حقق المغرب أهم مؤشرات رؤية 2020 –المرحلة الجزئية– المحدد ب:645.147 منصب شغل في نهاية 2015.[2]

أما في تونس فقد حظي القطاع السياحي بأهمية كبيرة منذ استقلالها والذي تجسد في توفير البنى التحتية الضرورية، وتحسين مستوى الخدمات و الرفع من حجم الطاقة الفندقية و هذا ما جعلها تتماشى مع المقاييس الدولية والتأهيل المستمر للعنصر البشري

1 انظر موقع وزارة السياحة المغربية على الموقع الالكتروني :http://www.tourisme.gov.ma/ar

2 المملكة المغربية ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ،إحالة رقم:2015/16 ص 13

في مجال السياحة حيث يشتغل في القطاع السياحي 230.000 عامل، اي ما يمثل نسبة 15.20 % من حجم العمالة الكلية لسنة 2014. وهي أعلى نسبة مقارنة بدول الجوار، الأمر الذي فتح آفاقا واسعة أمام عدد كبير من التونسيين للتوظيف بهذا القطاع، والنتائج المحققة تفوق بكثير النسبة المسجلة عالميا، حيث تقدر الدراسات التي صدرت عن المجلس العالمي للسفر والسياحة بأن السياحة تساهم بمعدل متوسط: حوالي 9.4% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي .

غير أن الوضع الحالي في تونس مع بداية 2016، ينذر بكارثة في قطاع السياحة يتصدره إعلان وزارة السياحة بإغلاق أكثر من 270 فندقا نتيجة الإفلاس، وهو ما يمثل نسبة تقارب 48% من الحظيرة الفندقية ،ويمثل طاقة استيعاب تقدر ب:116.000 سرير، كما انخفض عدد السياح الأجانب الوافدين إلى تونس في نهاية 2015 بنسبة 26 %، وهو ما يتطلب وضع خارطة طريق جديدة لإنقاذ القطاع السياحي في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها تونس ولا سيما الأوضاع الأمنية المتدهورة ،وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يظل يكبت المجهودات المبذولة في هذا القطاع .

وبالنسبة للجزائر - التي تبنت إستراتيجية وطنية لأفاق 2030 - قصد تنمية قطاع السياحة وجعله أحد روافد التنمية خلال الألفية الثالثة، فقد بلغ عدد المستغلين في قطاع السياحة 660 ألف وظيفة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، أي ما يمثل 6 % من مجموع اليد العاملة في الاقتصاد، وهو معدل اقل من المعدل العالمي المقدر ب: 9.4 %، غير أن الجزائر حققت الرقم المستهدف في الخطة المتمثل في 400 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر عام 2015 [1].

ثالثا: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات عبارة عن سجل منظم يتكون من جانبين: جانب مدين تدرج ضمنه كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من الخدمات من العالم الخارجي، والجانب الدائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من الخدمات إلى العالم الخارجي، وتعتبر السياحة إحدى الصادرات غير المنظورة في ميزان المدفوعات وتتضح أهمية قطاع السياحة من خلال رصيد الميزان التجاري السياحي الذي يمثل الفرق بين مداخيل السياحة المستقبلة (السياحة القادمة) ونفقات السياحة العكسية (سياحة المواطنين خارج بلدهم)، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان التجاري

[1] وزارة السياحة والتهيئة العمرانية والصناعات التقليدية الجزائرية، **مرجع سبق ذكره، ص 18 .**

السياحي ايجابيا فانه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا ،سيساعد ذلك التأثير في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري وبالتالي سوف ينعكس التأثير ايجابيا على ميزان مدفوعات الدولة [1].

والجدول الموالي يستعرض تطور العائدات والنفقات السياحية ورصيد الميزان السياحي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013.

جدول رقم(04):تطور رصيد الميزان السياحي الجزائري للفترة 2010-2013.

الوحدة :آلاف الدولارات

البيان	2010	20	2012	2013
العائدات السياحية	324	30	295	326
النفقات السياحية	677	57	565	482
رصيد الميزان السياحي	350-	-	270-	156-

المصدر:من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي: **مؤشرات التنمية العالمية** الموقع الالكتروني:http://databank.albankaldawli.org

نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان السياحي سجل عجزا هيكليا متواصلا خلال السنوات 2010 إلى 2013 . وهذا يدل على أن النفقات السياحية التي يصرفها المقيمون الجزائريون في السياحة الدولية في المجموع، كانت اكبر من العائدات السياحية الناتجة عن السياحة الدولية الوافدة، وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ،ويؤدي إلى تقلص الموارد من العملات الأجنبية ،مع ملاحظة الاتجاه المتناقص للميزان السياحي سنويا، بسبب انخفاض النفقات السياحية كما يظهره الجدول السابق.

ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مؤشر عدد الوافدين الأجانب إلى الجزائر- حيث لم يتعد عددهم في سنة 2014 حسب إحصاءات وزارة السياحة الجزائرية 940.125 سائحا، وبالمقابل ارتفاع السياحة العكسية ولا سيما اتجاه الجارة تونس.

[1] على رحال ،عامر عيساني ،**التنمية السياحية المستدامة دراسة مقارنة (الجزائر ،تونس)** مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد 01 ،2011-2012 ص 137 .

-جدول رقم(05):تطور رصيد الميزان السياحي التونسي للفترة 2010-2013.

الوحدة :آلاف الدولارات

البيان	2010	2011	2012	2013
العائدات السياحية	3477	2529	2931	2863
النفقات السياحية	611	678	673	768
رصيد الميزان السياحي	+2866	+1851	+2258	+2095

المصدر:من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي: **مؤشرات التنمية العالمية** الموقع الالكتروني:http://databank.albankaldawli.org

على العموم ،نلاحظ أن الميزان السياحي في تونس سجل رصيدا ايجابيا هلال الفترة المدروسة ، وان أحسن أداء سجله كان سنة 2010 بمبلغ 2.866 مليار دولار، وابتداء من عام 2011 عرفت النتائج المسجلة اتجاها هبوطيا بسبب ما عرف بالربيع العربي الذي شهدته تونس والتحركات الاجتماعية وتغيير النظام، وحادث متحف باردو، واغتيال السياسيين شكري بلعيد و البراهمي، كل هذه العوامل مجتمعة أضرت بصناعة السياحة في تونس وأدت إلى تراجع عدد السياح وانخفاض العائدات السياحية بشكل مباشر.

جدول رقم(06):تطور رصيد الميزان السياحي 2010-2013

البيان	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
العائدات السياحية	8176	9101	8491	8201
النفقات السياحية	1879	2260	2095	2002
رصيد الميزان السياحي	+6279	+6841	+6396	+6199

المصدر:من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي: **مؤشرات التنمية العالمية** على الموقع الالكترونيhttp://databank.albankaldawli.org

من خلال الأرقام المبينة في الجدول، يلاحظ التذبذب الواضح في حجم العائدات السياحية على العموم، ولكن من الملاحظ أيضا أن المغرب قد استفاد من الظرفية التي مرت بها تونس في عام 2011 ،حيث شهد الميزان السياحي فيها أعلى قيمة خلال الفترة المدروسة بمبلغ 6.841 مليار دولار، ويصنف المغرب الوجهة السياحية الرابعة أفريقيا خلال عام 2015 كما أشارت إلى ذلك بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي.

وبمقارنة الدول الثلاث في المؤشرات المذكورة في الجداول السابقة، يتبين الدور و الأهمية الاقتصادية للسياحة في المغرب باعتبارها اول مورد للعملات الأجنبية ومصدر مهم لفرص العمل بنسبة بلغت 16 % من مجموع قوى العمل في الاقتصاد المغربي.

جدول رقم(07): عائدات السياحة الدولية كنسبة من الصادرات في دول المغرب العربي (الجزائر،تونس و المغرب) للفترة 2010-2013.

الوحدة :%

الدول / السنوات	2010	2011	2012	2013
الجزائر	0.53	0.40	0.40	0.50
تونس	30.23	28.58	26.26	25.15
المغرب	15.72	11.24	13.23	13.03

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي: **مؤشرات التنمية العالمية** الموقع الالكتروني:http://databank.albankaldawli.org

يبين الجدول أعلاه، الأهمية النسبية لعائدات السياحة الدولية على الصادرات، حيث يلاحظ أن العائدات السياحية في تونس تمثل نسبة كبيرة من الصادرات تصل إلى أكثر من الربع (25 %).و يأتي المغرب في المرتبة الثانية من حيث هذه الأهمية بنسبة وصلت إلى أكثر من 13 %، وبناء على هذه النسب نستنتج أن السياحة في تونس والمغرب تمثل موردا مهما لتوليد إيرادات النقد الأجنبي ،بسبب مساهمتها المرتفعة في هيكل الصادرات، ولا سيما السياحة الدولية التي تمثل شكلا من أشكال الصادرات (تحقق إيرادات من النقد الأجنبي) وعلى النقيض من ذلك فان السياحة العكسية هي شكل من أشكال الواردات (تؤدي إلى مدفوعات بالنقد الأجنبي) وعي الحالة التي تنطبق على الجزائر حيث لا تمثل العائدات السياحية الدولية في هيكل الصادرات سوى نسبة نصف في المئة (0.5 %) وهي تمثل قيمة مهملة ، وهذا ما يبين المساهمة الضعيفة للسياحة في الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة والنتائج:

أصبحت السياحة في الوقت الراهن، صناعة قائمة بذاتها واعتمدت عليها اقتصاديات الكثير من دول العالم حيث تمثل مصدرا رئيسيا لدخلها ،

وتتمتع بلدان المغرب العربي بمؤهلات طبيعية وجغرافية متنوعة، إضافة إلى الموروث الثقافي والتاريخي العريق، الذي يؤهلها كي تصبح من بين أهم المقاصد السياحية العالمية .

و من خلال الدراسة تبين أن هناك تفاوتا في الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في دول المغرب العربي، ففي حين تمثل السياحة قاطرة النمو في كلا من

تونس والمغرب من خلال مساهمتها الفعالة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وتوليد النقد الأجنبي - وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، ما تزال الجزائر متأخرة في هذا المجال، حيث سجلت الإحصائيات أنها بعيدة عن الأرقام المحققة في دول المقارنة، والمتوسطات المحققة على المستوى العالمي، ويرجع السبب في ذلك إلى تأخرها الزمني في تبني إستراتيجية التنمية السياحية، حيث بدأ العمل بالمخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030 بداية من 2008، الأمر الذي انعكس سلبا على النتائج المحققة في قطاع السياحة. بينما بدأ الاهتمام بالسياحة في تونس مبكرا، مع بداية الستينات من القرن الماضي، وتم إعطاؤه الأهمية اللازمة باعتباره قطاعا فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وتبنى المغرب رؤية إستراتيجية للتنمية السياحية بدءا من 2001، حيث تمكن من استغلال كامل مؤهلاته السياحية، فأصبحت السياحة خلال الفترة 2001 إلى 2010، أول مساهم في ميزان المدفوعات، وثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وفي خلق فرص العمل، واستفاد المغرب من الظرفية الحالية التي يمر بها منافسوه(مصر وتونس).

وعلى العموم يمكن للجزائر أن تستدرك هذا التأخر، ورفع مستوى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 % ،واستقبال 2.5 مليون سائح أجنبي، باعتماد برامج الترويج والتسويق بإشراك السفارات والقنصليات الجزائرية في الخارج (الدبلوماسية التسويقية)، وتنويع المنتج السياحي ، وتنفيذ برامج مستعجلة لتدريب وتأهيل المورد البشري في قطاع السياحة بتكوين 250.000 كادر بشري، بالإضافة إلى العمل على تحسين الخدمات السياحية وباقي المؤشرات التي حصلت فيها على أداء ضعيف في الترتيب العالمي، والرفع من طاقات الإيواء الفندقي الحالي -والذي لا يكفي حتى للسياحة الداخلية- للوصول إلى 500.000 سرير، والتسريع في مخطط الجودة، وإدخال آليات استبيان الرأي لقياس درجة رضا السائح في المقاصد السياحية لمعرفة خصائص السائحين الحاليين والمحتملين، كما يجب العمل على تشجيع السياحة المحلية الموجهة للأسرة الجزائرية على مدار السنة، واستقطاب الجالية الجزائرية في المهجر ،ودفعها للمساهمة في الاستثمارات السياحية بالجزائر،

كما نوصي أيضا أن تتبنى الجزائر منظومة حساب السياحة المطبق عالميا والمعروف ب TSA (Tourism Satellite Accounts)، والاستفادة من تجارب الدول السياحية المماثلة لها اقتصاديا.

المراجع والإحالات:

1 WTTC, Travel and Tourism Economic Impact 2015.

2 See UNWTO Tourism Highlights 2015,p2 in http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284416899

3 See World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights 2015, op. cit., ,p3

4 K. Krapf : Le tourisme facteur de l'économie moderne, A.I.E.S.T Le tourisme moderne et son importance

économique et les possibilités de sa planification, Berne, Gurten, 1963.p36

5 محمود فوزي شعوبي ،السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002 ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007 ص 37.

6 الهيئة العليا للسياحة "الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة " المملكة العربية السعودية 2001.

7 UNWTO. Glossary of Tourism Terms , Last update: February 2014.

8 المضاعف السياحي يقيس الأثر المضاعف للإنفاق السياحي ويتمثل في مجموع لدخول المتولدة خلال دورات الإنفاق السياحي، وتتوزع على عناصر الإنتاج في قطاعات أخرى كالنقل ومحطات الوقود، الخ.

9وزارة السياحة والتهيئة العمرانية والصناعات التقليدية الجزائرية ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية ص 18 .

10 انظر موقع وزارة السياحة المغربية على الموقع الالكتروني : http://www.tourisme.gov.ma/ar

11 المملكة المغربية ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، رقم:2015/16 ص 13

12 وزارة السياحة والتهيئة العمرانية والصناعات التقليدية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

13 علي رحال ،عامر عيساني ،التنمية السياحية المستدامة دراسة مقارنة (الجزائر ،تونس) مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد 01 ،2011-2012 ص 137 .